# الجهاز العسكري في الموصل ودوره في إقرار الامن ١٦٢٣-١٧٢٦م

د.عماد كريم عباس الراوي
جامعة الانبار ـ كلية الآداب

## المستخلص

تأرجحت اهتمامات الدولة العثمانية بالجهاز العسكري في ولاية الموصل تبعاً للأوضاع التي كانت تشهدها الولاية آنذاك، اذ ارتبطت الزيادة في اهتماماتها بحروبها مع الفرس والتمردات التي كانت تشهدها ولايات العراق الأخرى نتيجة للموقع الذي تمتعت به الموصل كونها ولاية حدودية ومركزا لانطلاق الحملات العثمانية تجاه بلاد فارس، وولايتي ( بغداد ، والبصرة )، وقد ظهر ذلك واضحاً من التنوع في أصناف الجهاز العسكري وتشكيلاته، وحفاظه على الامن والاستقرار في الولاية وخارجها، اذ قام بالكثير من المهام العسكرية المتمثلة بالقضاء على التمردات في شمال العراق التي حدثت في القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر.

**الكلمات المفتاحية:** الانكشارية ، **القوات الاقطاعية** ، القوات الخاصة ، **التمردات.**

**pparatus in Mosul and its role in establishing security 1623-1726**

**Dr.Imad Kareem Abass Al-Rawi**
**University of Anbar / college of Arts**
**aimad2837@gmail.com**

**Abstract:**

The interest of the Ottoman Government in the military field have been fluctuated in the province of Mosul according to the prevailing situation at that time .The increase in these interests have a direct connection with the ottoman-Persian wars as well as the rebellions that were taking place in the other Iraqi provinces as a result for the significance site of Mosul . In addition ,this significance increase because of the frontier position of Mosul which was a center for the ottoman campaigns toward Persia( iran ) ,Baghdad , and Basrah province . clearly, the significance of this interest is asserted through the diversity in the sorts and forms of the military field . this part of military has maintained the security and stability inside the province of Mosul and abroad through the execution of the military campaigns and settled the disputation in the north of Iraq during the 17th century and the first decade of 18 th century .

Key Words :Anchorage ،Feudal Forces , Special Forces, Rebellions

**المقدمة:**

لم تتلاءم اهتمامات الدولة العثمانية بالجهاز العسكري في ولاية الموصل مع المهام التي كانت توكل اليه في حفظ الامن في الولاية او الاشتراك المستمر لبعض تشكيلاته في جميع الحملات خارج حدود الولاية سواءً الموجهة الى الأراضي الفارسية او للقضاء على التمردات في ولايات (شهرزور، وبغداد، والبصرة) فبالرغم من تنوع الاصناف والتشكيلات لقوات الموصل الا انها كانت تفتقر الى الانضباط العسكري في اغلب الأحيان فلطالما حدثت الكثير من الاعتداءات من الجنود الذين ينتمون الى أصناف مختلفة ضمن قوات الموصل على سكان الولاية او على املاكهم، فضلا عن ان قوات الانكشارية قد فقدت هيبتها كونها قوة نخبوية مقاتلة نتيجة لاندماجها بالسكان المحليين، غير أنّ ضعف الجهاز العسكري في ولاية الموصل لم يقف عائقاً امام التشكيلات العسكرية فيما يتعلق بتنفيذ المهام الموكلة اليها، اذ تمكنت تلك التشكيلات من إقرار الامن في الولاية بعد ان قضت على جميع التمردات التي شهدتها المنطقة الشمالية من إقليم العراق، ناهيك عن الذي ادته في كل الحملات العثمانية خارج حدود الولاية ما بين ١٦٢٣-١٧٢٦م .

**أولا- الجهاز العسكري:**

إن موقع الموصل الذي كان بمثابة نقطة وثوب للحملات العسكرية العثمانية نحو بلاد فارس دفع الدولة العثمانية إلى الاهتمام بالجيش في تلك الولاية فقد عملت على رفده بالعديد من الأصناف المتميزة مثل (القوات الإنكشارية، والقوات الإقطاعية، والقوات المحلية، والقوات الخاصة) [١].

**١- الإنكشارية:**

كانت قوات الانكشارية تمثل السلطة المركزية في الولاية إذ ارتبطت بشكل مباشر بشخص السلطان العثماني والباب العالي في استانبول فكثيرًا ما خاطب السلطان العثماني قائد انكشارية الموصل بخصوص حماية القلاع في (كركوك، وبغداد، والقرنة، والبصرة) سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٧م [٢] وكان في الموصل ثلاث من اورطات الانكشارية هي العاشرة ، والثانية والخمسون، والثامنة والخمسون) وتضم تلك الاورطات ما بين ٧٠٠-٨٠٠ انكشاري [٣] وكان العدد قابلاً للزيادة في أوقات الحروب، فقد ازدادت أعدادهم من ٧٢٦ انكشارياً سنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م إلى ٥١٧٥ انكشارياً سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م نتيجة للحروب الطويلة مع بلاد فارس في عهد السلطان مراد الرابع ( ١٦٢٣-١٦٣٩) [٤] ثم تراجعت تلك الأعداد إلى ٣٠٠٠ في منتصف القرن السابع عشر بعد أن انتهت الحرب العثمانية – الفارسية على اثر استعادة العثمانيين بغداد سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م [٥].

إن الخدمة الدورية لقوات الإنكشارية قد حددت هي ثلاث سنوات لكل وجبة، التي كانت تغادر حال انتهاء مدة خدمتها إلى مقراتها الرئيسة في إستانبول لتحل محلها قوة بديلة

تبعث بها الدول العثمانية [٦]، وكان لقوات الإنكشارية المتمركزة في الموصل قائدٌ سمى بـ (آغا إنكشارية الموصل) كما ورد في بعض الفرامين والوثائق الرسمية الموجهة له من السلطان العثماني [٧]. أما رواتب إنكشارية الموصل (العلوفات أو المواجب) فقد كانت تصرف لهم من خزينة الولاية أو إحدى الولايات القريبة منها إذا ما عجزت خزينة تلك الولاية عن أداء رواتب انكشاريتها فازدياد أعداد إنكشارية الموصل في حملة السلطان مراد الرابع سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م جعل خزانة الولاية غير قادرة على دفع علوفاتهم، مما دفع الدولة العثمانية إلى تكليف خزائن (ديار بكر، ونصيبين، وماردين) بدفع تلك العلوفات التي بلغت ١٣,٧٨٦,٧٠٧ اقجة سنويًا [٨].

وتمتعت قوات الإنكشارية التي تخدم في الولايات العثمانية النائية ومنها الموصل باستلام مخصصات خدمة إضافية ليست من حق الإنكشارية في العاصمة إستانبول، وأبرز تلك المخصصات منحهم اقجة واحدة يوميًا تحت مسمى النفقة، وكيلة [٩] واحدة من الحنطة، ونصف أقة لحم [١٠]، ومخصصات شتائية [١١]، ومخصصات تعرف (ببدل الكثرة) [١٢]، فضلاً عن مخصصات أخرى تعرف باسم (كمان بها) أو (ذخير بها) أي مخصصات غلاء المعيشة وبلغت حوالي ٣٠ اقجة سنويًا [١٣].

اتخذت الدولة العثمانية من الموصل مركزًا لتجنيد الجيوش في حروب استرداد بغداد ١٠٣٦-١٠٤٨هـ/١٦٢٦-١٦٣٨م، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على وحدات الإنكشارية التي تم تعريبها بفعل اختلاطها بالسكان والفئات العسكرية الأخرى مثل السباهية والدلاتية [١٤]، لاسيما وان معظم تلك القوات تم تجنيدها محلياً بعد الإقبال الكبير لسكان الموصل على الانخراط في وحدات الجيش المختلفة فازدادت بذلك أعدادهم في نهاية القرن السابع عشر [١٥]. وقد كانت عائلة ال(الجليلي) سباقة إلى الاندراج في قوات الانكشارية، إذ بدأت تسللها إلى تلك القوات مع انعطافة القرن الثامن عشر ومنح ثلاثة أشخاص من تلك العائلة لقب (آغا) فصار بذلك الجليليون رؤساء للوحدات الانكشارية لتحالفاتهم مع تلك الوحدات أو تصفية معارضيهم من قادتها ومثال ذلك أن (علي آغا الجليلي) صار احد مقدمي الانكشارية في العقد الثاني من القرن الثامن عشر [١٦]، فضلاً عن أن عائلة (آل ياسين المفتي) التي سكنت في (باب سنجار) في القسم الغربي من مدينة الموصل[١٧] قد تحالفت مع قوات الانكشارية في الأورطة الثامنة والخمسين [١٨].

فقدت قوات الانكشارية أهميتها كونها قوة نخبوية مقاتلة نتيجة لذلك الاندماج الحاصل مع سكان الموصل، ولا سيما الطبقة الارستقراطية بعد أن عمل قادة الأفواج الانكشارية على شراء المالكانات [١٩]، إذ سيطروا بذلك على بعض الفوائض الريفية في الموصل[٢٠]، وأن الانكشارية قد مارسوا التجارة التي صرفتهم عن أداء واجباتهم العسكرية فأغلب قادة الآغوات كانوا تجارًا كبارًا للحوم والجلود في المدينة في الوقت الذي كان فيه الجنود في الوحدات الانكشارية من صنف التجار الذين عملوا على المتاجرة بالأغنام [٢١] وأن أعداداً كبيرة من الانكشاريين هم في الأصل من التجار الصغار والحرفيين الذين هدفوا من وراء انتمائهم إلى القوات الانكشارية التخلص من الاعتداءات المستمرة المُرتَكَبة بحقهم من الانكشارية [٢٢] ونتيجة لذلك فقد طالبت نسبة كبيرة من سكان الموصل من الحرفيين والتجار الارتباط بالقوات الانكشارية [٢٣].

كان الدفاع عن ولاية الموصل على رأس الواجبات المناطة بالوحدات الإنكشارية المتمركزة في مدينة الموصل والأقضية التابعة لها، فضلاً عن جولاتهم المتواصلة في القرى والأرياف لحماية المحاصيل والغلال الزراعية من أخطار السرقة من البدو واللصوص [٢٤]. وقد كانت قيادة تلك الوحدات في أوقات الحرب مناطةً بقائد الإنكشارية الذي يأتمر بإمر والي الولاية بعد أن تصدر إليه الأوامر من الدولة العثمانية بقيادة حملة ما، إذ كلفت والي الموصل سليمان باشا سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م بقيادة قوات الولاية كلها بما فيهم وحدات الإنكشارية من اجل مساعدة والي بغداد الوزير (علي باشا) في تخليص البصرة من سلطة العشائر التي خرجت عن سلطة الوالي [٢٥].

إنّ اندراج السكان المحليين من اهل الموصل في قوات الانكشارية وممارستهم أعمالاً ثانوية مختلفة أدى إلى ضعف تلك القوات وقلة انضباطها وعدم اكتراثها للواجبات العسكرية المناطة بها فكثيرًا ما خاطب السلطان العثماني القاضي وقائد الانكشارية في الموصل بخصوص ذلك ففي سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٧م خالف انكشارية الموصل المكلفون بحماية قلعة (كركوك، وبغداد، والقرنه، والبصرة) أوامر قائد الانكشارية بعد أن تركوا مواقعهم وعادوا إلى المدينة التي كثر فيها اعتداؤهم على الفقراء وبسطاء الأهالي من سكانها [٢٦]، فضلاً عن العصيان الذي قام به انكشارية الموصل [٢٧] سنة ١١٣٦هـ/١٧٢٣م والمتمثل برفضهم الالتحاق بوحداتهم التي ذهبت للقتال في (كرمنشاه، وهمدان) [٢٨].

إن الزيادة الكبيرة في أعداد الإنكشارية التي توافدت إلى الموصل للاشتراك في حملات فتح (كرمنشاه، وهمدان) سنة ١١٣٦هـ/١٧٢٣م أتاح لتلك القوات وبالتعاون مع العوائل الموصلية المتنفذة (ال العمري، وعوائل السادة) السيطرة على المدينة، إذ سيطروا على الكثير من القطاعات الاقتصادية المتمثلة بالصناعات الحرفية والتجارة والالتزام [٢٩].

**٢ـ القوات الإقطاعية:**

شكلت القوات الإقطاعية نسبة كبيرة من قوات ولاية الموصل التي طبق فيها النظام الإقطاعي منذ القرن السادس عشر [٣٠]، فقد كانت الموصل مقسمة على ٤٩٠ قليجًا [٣١] تقدم حوالي (٢٠٠٠) فارس مسلح [٣٢] في الوقت الذي كانت فيه خواص (السنجق بكيه) تقدم (٣٠٤) من الفرسان المسلحين وبذلك فان ما كانت تقدمه ولاية الموصل من تلك القوات هو(٢٣٠٤) فرسان مسلحاً [٣٣] وقد كانت قيادتهم مناطة بـ (الاي بك) وهو أعلى القادة رتبة من بين قادة القوات الإقطاعية الذي كان يمنح إقطاعًا من درجة زعامت مدى الحياة [٣٤]. وتندرج تلك القوات في قيادة السنجق بكية (أمراء الألوية) المكلفين بالانضواء في قيادة حاكم الولاية والأمثلة كثيرة في ذلك الخصوص منها أن القوات الإقطاعية في لواء الموصل وقادتها كانت بقيادة أمير أمراء الموصل (محمد باشا آل شهسوار) لمساعدة والي بغداد الوزير حسن باشا في القضاء على (ثورة مغامس بن مانع) سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٧م [٣٥].

لم تقتصر واجبات القوات الإقطاعية على المهام العسكرية المناطة بها بل تعدت إلى أعمال أخرى تمثلت بحفر الترع والأنهر، وإقامة السدود لحماية المدن من الفيضانات ومثال ذلك أن قوات الموصل الإقطاعية قد ساهمت في سد (نهر ذياب) الذي أغرق مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في جنوب العراق سنة ١١١٢هـ/١٧٠٠م [٣٦] إلا إن أهمية القوات

الإقطاعية تراجعت من حيث المساهمة في الحملات أو الضبط والنظام العسكري نتيجة لتطور الأسلحة النارية وظهور الأسلحة الثقيلة كالمدافع [٣٧]. الأمر الذي دفع الدولة العثمانية إلى محاولة تطوير المؤسسة العسكرية عن طريق الاعتماد على الإنكشارية والعمل على زيادة أعدادهم فعلى سبيل المثال ارتفع عدد جنود فيلق المشاة من (١٣٠٠٠) جندي سنة ٩٥٧هـ/١٥٥٠ إلى (٣٨٠٠٠) جندي سنة ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م [٣٨] وكانت تلك الزيادة على حساب القوات الإقطاعية التي قلت تدريجيًا لأن الدولة العثمانية أصدرت قانونًا جديدًا عرف بـ (خدمت بدلي) أي بدل الخدمة [٣٩] سنة ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م فحواه أن السباهي له الحق بعدم الاشتراك في الحرب إذا ما دفع للخزانة المركزية نصف واردات التيمار [٤٠].

**٣- القوات المحلية:**

كان العزب على رأس تلك القوات والذين اتخذوا من قلعة الموصل مقرًا لهم وتم تسجيلهم في سجلات الدولة باسم (مقر العزابية) [٤١] وقد كان لهؤلاء العزاب كاتب (عزب كاتبي)، وكتخدا، وبلوك باشي، وبيرقدار وسرده [٤٢]، فضلاً اغا العزب (عزب اغاسي)، وقد كانت علوفات (رواتب) هؤلاء العزب تصرف من خزانة الموصل الإقليمية، وظهر ذلك واضحًا من عدم تسجيل العلوفة لـ (آغا العزب) في قلعة الموصل وذلك ما كشفت عنه دفاتر المحاسبة الرئيسة بعد أن رفع الأخير شكواه عن طريق أمير أمراء الموصل إلى قيادة الجيش الهمايوني سنة ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م وسجلت له علوفته التي بلغت (١٥) اقجة يوميًا [٤٣]. أما عن علوفات الجنود فقد بلغت حوالي (٧) اقجات يوميًا وبلغت علوفات قوات العزب في قلعة الموصل البالغ تعداده (٧١٥) لسنة ١٠٢٢هـ/١٦١٣م حوالي (٤٩٨٧) اقجة يوميًا. غير أن تلك الأعداد قد زادت في العقد الرابع من القرن السابع عشر إذ وصلت إلى (١٨٧٠) جنديًا لسنة ١٠٤٤هـ/١٦٣٤م الأمر الذي كلف خزانة الموصل حوالي (١٢٤٦٠) اقجة يومياً [٤٤].

كان العزب بمثابة القوة الفدائية التي تتقدم الإنكشارية في الهجوم على العدو في أغلب الحملات العسكرية [٤٥]. غير أنّ حكومات الموصل المحلية كثيرًا ما استعاضت عن العزب بـ (قوات السكبانية) للقيام بالمهام والواجبات التي أنيطت بهؤلاء العزب على الرغم من قيامهم بواجباتهم دون تقصير وقد ظهر ذلك واضحًا من الشكوى التي رفعها عزب الموصل للباب العالي سنة ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م أكدوا فيها أن والي الموصل استعاض عنهم بعددٍ من السكبانية بعد أن دفع لهم أجورا تتراوح ما بين (١٠-١٥) قرشًا [٤٦]. أما عن أسلحة العزب فقد كانت بدائية في مجملها تمثلت بالسيوف والرماح والسهام [٤٧].

شكل (الكونللو) الصنف الثاني من القوات المحلية وقد اختلف هؤلاء عن العزب في كونهم من (صنف الخيالة) وليس المشاة في الوقت الذي لم تختلف واجباتهم عن العزب كثيرًا فقد انحصرت بحماية القلاع أو المدن التي هم فيها [٤٨]، وقد كان تطوعهم مشروطًا بعدم منحهم علوفات إلا بعد دخولهم الحرب واثبات كفاءتهم وعلى الرغم من ذلك فإن أعدادًا كبيرة من سكان مدن ولاية الموصل وقصباتها تطوعوا في ذلك الصنف بغية الحصول على شرف الإنكشارية، غير أن إثباتهم لكفاءتهم في الحرب عمل على نقلهم من السجل المعروف بـ (سجل الراغبين بالتطوع) إلى سجل جديد عرف باسم (كونللوياني حصار موصل) لتبدأ الحكومة المحلية بمنحهم العلوفات، وقد وجد في (قلعة الموصل) من ذلك الصنف سنة ١٠٤٣هـ/١٦٣٣م حوالي ٤٩٨ نفرًا بلغت معاشاتهم اليومية (٧٥٨٦) اقجة يومياً [٤٩] وقد

كانت قوات الكونللو تستلم علوفاتها على أربعة أقساط سنوية [٥٠] وقد بلغت علوفة الجندي في تلك القوات في النصف الأول من القرن السابع عشر حوالي (١٥) اقجة[٥١].

كانت قيادة تلك القوات تعود إلى (كتخذا) ليس لوالي الموصل صلاحية تعيينه بل يعين بفرمان من السلطان، فضلاً عن ضباط اقل مرتبة و(جاويشيه) لكل جماعة من (الكونللو) الموجودين في القلعة و(بيرقدار) [٥٢]، و (الكونللو) قد قسموا على قسمين هما (صاغ كونللو) أي طائفة اليمين (حول كونللو) طائفة اليسار [٥٣].

**٤- القوات الخاصة:**

وهي القوات التي ترتبط بشخص الوالي من حيث العلوفات والقيادة والأُمرة، وقد اختلفت أعدادهم من والٍ إلى آخر باختلاف قابلية الولاة ومواردهم وأهمية ولاياتهم[٥٤]، فهناك العشرات من الجنود واجبهم الأساس خدمة الوالي والسير خلفه عند خروجه أطلق عليهم تسمية (ايا اغاسي) أغا الداخل [٥٥]، فقد ذكر الرحالة سبستياني أثناء عودته من رحلته سنة ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م ومروره بالموصل أنَّه رأى أعدادًا كبيرة من الجنود الخيالة خلف والي الموصل (أحمد باشا) الذي خرج لاستقبال والي بغداد الجديد [٥٦] ، وقد انقسمت القوات الخاصة لوالي الموصل على قوات الخيالة المتمثلة (باللاوند، والدلي) وقوات المشاة المتمثلة (بالتفنكجية، والسكبان) فقد وصلت أعداد قوات (الدلي) في الموصل إلى حوالي ٤٠٠ شخص لكل ١٠٠ شخص منهم قائدٌ أطلق عليه اسم (باش دللي) [٥٧].

قام ولاة الموصل وحكامها بتأجير أعدادٍ من السكبانية. ففي سنة ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م قام والي الموصل بتأجير العشرات من السكبانية للخدمة في القوات الخاصة به [٥٨]، غير أن الأوامر التي أصدرتها الدولة العثمانية سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٨م إلى كل الولاة بالتقليل من استخدام السكبانية والاستعاضة عنهم (باللوندات، والعزب) أدت إلى التقليل من أهمية قوات ذلك الصنف الذي اعتمد في بنائه على القروبين الذين تركوا قراهم وأراضيهم [٥٩]. أما الواجبات التي وقعت على عاتق القوات المحلية فهي خدمة الوالي، والاشتراك في الحملات العسكرية فقد اشتركت تلك القوات إلى جانب الأصناف الأخرى في كل الحملات العسكرية التي بعثت بها الدولة العثمانية للقضاء على التمردات في جنوب العراق وشماله [٦٠].

أما قوات المدفعية فلم تكن على المستوى الذي كانت عليه مثيلتها في بغداد كون الأخيرة ولاية حدودية تتطلب الاهتمام بقوات مدفعيتها [٦١]، وقد أطلق تسمية (سدنة المدفعية) على جنود ذلك الصنف الذين اتخذوا من قلعة الموصل مقرًا لهم [٦٢]. أما أعدادهم فقد كانت تزداد في الحملات الحربية العثمانية ضد الصفويين، فضلاً عن الاهتمام الكبير الذي أبدته الدولة العثمانية بسلاح المدفعية في قلعة الموصل في حملة السلطان مراد الرابع لاسترداد بغداد سنة ١٠٨٤هـ/١٦٣٨م إذ دعمته بنوع جديد من مدفعية (بدرلوشقة) التي بعثت به من ديار بكر مع( ١٠٠) جندي إلى قلعة الموصل[٦٣] وكان لقوات المدفعية في الموصل قائدٌ أطلق عليه اسم (كبير سدنة المدفعية)، و(كتخذا) يعاونه في قيادة تلك القوات، وفيما يتعلق بالعلوفات فلم نقف إلا على علوفة (الكتخذا) التي بلغت حوالي (١٢) اقجة يوميًا[٦٤].

**ثانيًا: الجهاز العسكري وتمردات شمال العراق:**

**١- هجمات القبائل العربية والكردية:**

كان الداسنيون مصدر إزعاج مستمر للسلطات العثمانية ممثلة بوالي الموصل فقد استأنفوا هجماتهم على الطرق التجارية وسلب أموال التجار وأبناء السبيل سنة ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م [٦٥] نتيجة رفض الدولة العثمانية طلب أحد أمراء الداسنية (ميرزا بك) بتولي حكم الموصل [٦٦]، غير أن (شمسي باشا) حاكم (وان) تمكن من القضاء على تمرد (ميرزا بك) إذ قام بحملة عسكرية بناءً على أوامر صدرت من الدولة العثمانية وكبس على المتمردين في مكان كانوا قد تحصنوا به وتمكن من قتل عددٍ كبيرٍ منهم، في الوقت الذي اسر قائدهم فَحُمِلَ إلى إستانبول مقيدًا [٦٧].

كانت القبائل العربية من البدو غير المتنقلين مصدر قلق وإزعاج لحكومات الموصل المحلية المتعاقبة. فقد تعرضت مدينة الموصل وقراها وقصباتها في القرن السابع عشر والربع الأول من القرن الثامن عشر إلى هجمات تلك القبائل التي عملت على قطع الطرق التجارية بين الموصل وبغداد فقد ذكر الرحالة (تافرنييه) الذي مر بالعراق سنة ١٠٦٣هـ/١٦٥٣م أنّ قافلتهم تعرضت للسرقة بعد هجوم قام به عدد من قطاع الطرق بالقرب من (حمام العليل) على الرغم من الحراسة المشددة [٦٨]. وقد اتخذ اللصوص وقطاع الطرق من الخانات القريبة من الموصل مركزًا لهجماتهم على القوافل التجارية، غير أن والي الموصل تمكن من إلقاء القبض على زعيم تلك الجماعات وألقاه في (سجن القلعة) [٦٩].

شهدت مناطق شمال العراق، لاسيما (الموصل، وبهدينان) الكثير من حركات التمرد ذات الطابع الديني في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر لأن تلك المناطق كانت تهتم اهتمامًا كبيرًا بالمدارس الدينية والطرق الصوفية التي تعددت مواردها فمنها (القادرية، والنقشبندية) [٧٠]، إلى غيرها من الطرق الأخرى [٧١] وقد ادعى الشيخ (احمد بن الشيخ محمد الفادلوني) المهدوية سنة ١٠٦٦هـ/١٦٥٦م في قرية (كه قره سور) بالقرب من عقرة [٧٢] فانتشر أمره تدريجيًا وصار له عدد كبير من الأتباع وصل عددهم إلى ٥٠٠٠ رجل فقويَّ بذلك نفوذه. الأمر الذي أثار مخاوف الدولة العثمانية التي أوعزت أوامرها لحاكم بهدنيان (قباد بك الثالث) بالقضاء على (المهدي الكاذب) فأرسل قوة عسكرية بقيادة أخيه (بوداخ بك) سنة ١٠٧٣هـ/١٦٦٣م [٧٣] للقيام بتلك المهمة فاصطدمت بأتباع (المهدي الكاذب)، غير أن المقاومة التي أبداها أتباع المهدي أجبرت قوات بهدينان على التراجع [٧٤]، ولما كانت الموصل قريبة من مقر المهدي. فقد استعان (بوداخ بك) بواليها الذي أمده بقوة من جيش الموصل، إلا أن الروح القتالية التي قاتل بها أتباع (المهدي الكاذب) مكنتهم من الصمود بوجه قوات بهدينان والموصل، إذ استمرت المعارك بين الطرفين عدة أشهر أسفرت في النهاية عن اندحار أتباع (المهدي الكاذب) بعد ان تمكن الأخير من الهرب والنجاة [٧٥].

وصلت هجمات القبائل العربية إلى مدينة الموصل وعملت على تدهور الأوضاع الأمنية فيها إلى الحد الذي صارت تغلق أبواب السور بحلول الظلام ففي سنة ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م تعرضت إحدى القوافل التجارية لهجمات الأكراد بالقرب من سور المدينة وكبدوها خسائر قدرت بحوالي ٥٠٠ قرش [٧٦].في الوقت الذي اسهمت فيه الموصل بدور فاعل في القضاء على الكثير من الثورات والنزاعات على الحكم في بهدينان ففي سنة ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م نازع الأمير (يونس بك) أمير (قلعة نيروة) ابن عمه أمير بهدينان الحكم،

ولما كان الأخير مؤيداً من الدولة العثمانية، فقد أوكلت مهمة ذلك النزاع إلى والي الموصل الذي استدعى (يونس بك) إلى الموصل وفرض عليه الإقامة الجبرية واسكنه في (محلة المكاوي)، فيما خصصت الدولة العثمانية واردات عددٍ من القرى القريبة من الموصل لتكفل سبيل عيشه [٧٧].

استأنفت القبائل العربية والكردية هجماتها على القوافل التجارية القادمة إلى الموصل فقد تعرضت إحدى القوافل التجارية القادمة من بغداد سنة ١١٠٩هـ/١٦٩٧م إلى هجمات القبائل العربية، الأمر الذي دفع والي الموصل (علي باشا) إلى الخروج على رأس قوة عسكرية طارد بها قطاع الطرق من تلك القبائل واسترجع منهم ما نهبوه من القافلة وقتل عددًا منهم [٧٨] وقبض على خمسة من زعمائهم وأعدمهم في الموصل [٧٩]، وظهرت علاقات التعاون بين الموصل وبهدينان واضحة جدًا في بداية القرن الثامن عشر عندما شهدت الأخيرة العديد من التمردات وإعلان حكام النواحي ورؤساء العشائر فيها عصيانهم على (سعيد بك الثاني)، الأمر الذي قاد إلى مقتله سنة ١١١١هـ/١٦٩٩م فتولى حكم الإمارة بعده أخوه (عثمان خان بك) فدفع ذلك (الزبير بن سعيد بك) إلى مطالبة الدولة العثمانية بعد سفره إلى إستانبول بحقه الشرعي في حكم إمارة بهدينان فاعترفت به الدولة العثمانية حاكمًا شرعيًا على بهدينان وأصدرت أوامرها إلى والي الموصل (علي باشا) لتقديم الدعم والمساندة له في حال استمرت الثورات، وما إن وصل إلى بهدينان حتى وجد أن الثورات قد هدأت بفضل دهاء عمه وإخلاصه فدخلها في سنة ١١١٣هـ/١٧٠١م وقبض على زمام الأمور فيها [٨٠].

استولت عشائر اليزيدية التابعة لحكومة العمادية وبإيحاء من حاكم الأخيرة على ناحية (عين سفني) التابعة للموصل سنة ١١١٨هـ/١٧٠٦م واستوطنت فيها وكان هناك نزاعٌ قديمٌ بين عشائر اليزيدية وعشائر الأكراد الزيبارية لذلك جمع الأكراد قواتهم بنية الانتقام من اليزيدين ووقف حاكم العمادية إلى جانب اليزيدين ضد الأكراد الذين التفوا حول رجلٍ ادعى المهدوية فحدث قتال بين الجانبين راح ضحيته حوالي١٠٠ رجل من الأكراد و٥٠ رجلاً من اليزيدية الذين انتهت المعركة لصالحهم بفضل الدعم الذي قدمه لهم حاكم العمادية، إذ أرسل شقيقه الزبير على رأس قوة عسكرية ساندت اليزيدية [٨١] فنهبوا وحرقوا ثماني قرىً من الموصل منها (بعشيقة، وباحزاني) [٨٢] وهي من قرى الزعامت والتيمار التابعة للموصل، إذ تم الهجوم عليها بغتةً وقتل من سكانها حوالي ٦٠ شخصًا، مما دفع والي الموصل إلى إخبار الحكومة المركزية في إستانبول بتلك التطورات فعينت قوات بعض الألوية لقتال حاكم العمادية، غير أن ظروفًا استجدت حالت دون تقدم تلك القوات [٨٣].

إن القتال الذي حدث بين يزيدية الشيخان وعشيرتي (الموزوري، والزيباري) خلف أضرارًا بالغةً أصابت العديد من قرى الموصل، الأمر الذي عدته الدولة العثمانية تمردًا على سلطاتها فأوعزت إلى والي الموصل بقيادة قواته والتوجه إلى الشيخان من اجل انهاء القتال بين عشيرتي (الموزوري والزيباري) من جهة، واليزيدية من جهة اخرى في الوقت الذي بعثت فيه كبير حجاب قصر السلطان إلى حاكم العمادية لإبلاغه بطلب تسليم من كان سبب الفتنة إلى والي الموصل الذي أكدت عليه بضرورة تجنب قتال اليزيدية وعشيرتي (الموزوري، والزيباري) مقابل تسليمهم للبغاة [٨٤] من الطرفين، وإعادة الأموال والأرزاق التي نهبوها من قرى الموصل إلى أهلها، ودفع ديات من قتل إلى أصحابها [٨٥]، وقد عينت

الدولة العثمانية ولاة كل من (ديار بكر، وحكاري، [٨٦] وشهرزور، وكوي) مع قواتهم للاشتراك في قتال هؤلاء المتمردين إذا ما رفضوا تسليم من ارتكب تلك الافعال [٨٧].

وحدثت في العقدين الثاني والثالث من القرن الثامن عشر هجمات للقبائل العربية على بعض القرى التابعة للموصل، مما دفع الدولة العثمانية إلى تعيين والٍ جديد للموصل جعلت على رأس المهام المناطة به إعادة الأمن والنظام إلى الولاية، ففي سنة ١١٣١هـ/١٧١٨م تعرضت قرى الموصل إلى هجمات تلك القبائل التي نهبت فيها أعدادٌ كبيرة من المواشي[٨٨]، فضلاً عن أن بعض القبائل العربية قد استغلت انشغال الدولة العثمانية في القتال على جبهة (كرمنشاه، وهمدان) وهاجمت بعض القرى القريبة من الموصل، ومثال ذلك (قبيلة الموالي البدوية) التي هاجمت بعض القرى في منطقة (حمام العليل) في أطراف الموصل سنة ١١٣٦هـ/١٧٢٣م فنهبت أموالها وأرزاقها ومواشيها [٨٩].

رفع قاضي الموصل أنباء تلك الهجمات إلى الحكومة المركزية في محضر وَقَّعَ عليه المشايخ والسادات وأعيان الولاية أكد فيه بأن (الشيخ أفندي) شيخ قبيلة الموالي جمع حوالي (٢٠٠٠) مسلح من أبناء تلك القبيلة يدعمه (سليمان الفارس) شيخ (قبيلة قيس) وهم يعدون العدة للهجوم على قرى أخرى من قرى الموصل لنهب أموالها وأرزاقها، غير أن قوات الموصل التي شكلت من المتطوعين بأمر من الحكومة المركزية تمكنت من صد تلك الهجمات [٩٠].

كانت حركات التمرد التي قام بها (سليمان الببه) في مناطق شهرزور في نهاية القرن السابع عشر امتدادًا لحركات التمرد التي قام بها الأكراد في ديار بكر وبلاد فارس[٩١]، فقد استغل حالة الضعف التي كانت عليها السلطة العثمانية في تلك المنطقة نتيجة لانشغالها في القضاء على ثورات المنتفك في جنوب العراق [٩٢]، فضلاً عن القحط والغلاء اللذين أصابا الموصل وكردستان في سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٨م وهجم على شهرزور ومعه أفراد العشائر الكردية المناصرة له فتغلب على بعض المناطق التابعة لها [٩٣] حتى أنه تمكن من السيطرة على قلعة (قره جولان) في شمال شرق السليمانية واتخذها مركزًا له ووسع من خلالها رقعة نفوذه الذي امتد إلى كركوك [٩٤] التي دافع عنها حاكمها المتصرف (دولار باشا) بكل ما عنده من قوات سنة ١١٠٢هـ/١٦٩٠م، غير أن (سليمان الببه) تمكن من هزيمة قوات كركوك بعد أن قتل (دلاور باشا) فصارت بذلك كركوك ضمن مناطق نفوذه [٩٥] فأعلن عن استقلاله في ولاية شهرزور عن الدولة العثمانية واستمر في ثوراته واعتداءاته على الكثير من القرى الحدودية لبلاد فارس الذين تربطهم مع الدولة العثمانية معاهدة صلح، إذ نهب أكثر من (عشرين قرية) من تلك القرى بعد إن قتل أعدادًا كبيرة من رجالها. الأمر الذي خشيَت الدولة العثمانية من أن تفسره الحكومة الصفوية على أنه نقضٌ لشروط الصلح [٩٦].

حرصًا من الدولة العثمانية على استمرار علاقات الودّ مع الدولة الصفوية من جهة، واستعادة سلطتها على شهرزور من جهة أخرى. فقد كلفت والي بغداد (أحمد باشا) بقيادة حملة تأخذ على عاتقها القضاء على (المتمرد سليمان الببه) [٩٧] وانتدبت لمساعدته في تلك الحملة حكام (العمادية، والجزيرة) فقدما له دعمًا عسكريًا وماديًا تمثل ببعض المؤن [٩٨]، فضلاً عن أن قوات الموصل بقيادة الوالي (مصطفى باشا) انضمت لتلك الحملة التي تحركت صوب كركوك في نهاية سنة ١١٠٣هـ/١٦٩٢م [٩٩]، إلا أن تلك الحملة لم تتمكن من القضاء على

تمرد (سليمان الببه) [١٠٠] نتيجة لضعف الإعداد الذي كانت عليه لأن الدولة العثمانية قد جعلت من القضاء على حركة (مانع بن مغامس) في البصرة الهدف الأساس لما سببه من أضرار اقتصادية للدولة العثمانية بعد أن قطع كل طرق المواصلات [١٠١] وسيطر على قدر كبير من التجارة الفارسية والهندية التي طالما رفدت الخزانة المركزية بأموال طائلة [١٠٢].

استمر (سليمان الببه) في ثورته ضد الدولة العثمانية، فقد واصل أعمال السلب والنهب في الممالك الصفوية. الأمر الذي دفع الدولة العثمانية إلى أخذ مسألة القضاء عليه على محمل الجد، إذ كلف والي بغداد (إسماعيل باشا) بقيادة حملة تأخذ على عاتقها القيام بتلك المهمة فكانت قوات الموصل المكونة من (ألف مقاتل) بقيادة كتخذا الوالي (علي باشا)، فضلاً عن قوات السباهية التي جاءت إلى بغداد بقيادة أمير عساكر لواء الموصل [١٠٣] إلى جانب قوات حلب، وديار بكر وجاءت تلك القوات إلى بغداد ثم انطلقت صوب (سليمان الببه) الذي ما إن علم بحجم الاستعدادات التي كانت عليها القوات المتوجهة صوبه حتى لاذ بالفرار فعادت بذلك شهرزور إلى نطاق الحكم العثماني في سنة ١١١٠هـ/١٦٩٨م [١٠٤] بعد أن استولت تلك الحملة على كل القلاع والمحال التي كانت تحت سيطرة أتباع (سليمان الببه) [١٠٥].

إن اندحار (سليمان الببه) وأتباعه أمام (قوات القزلباش) [١٠٦] الصفوية في معركة (مه ريوان) سنة ١١١٠هـ/١٦٩٩م أجبره على العودة إلى كركوك التي كانت قد طردته منها القوات العثمانية من قبل [١٠٧] واستأنف بذلك أعمال السلب والنهب للكثير من القرى والمناطق التابعة لولاية شهرزور، الأمر الذي حتم على الدولة العثمانية قطع دابره قبل استفحال أمره فأصدرت أوامرها إلى والي الموصل (يوسف باشا) بالاتصال مع سميه والي شهرزور والاتفاق على المكان الذي تلتقي فيه قوات الولايتين من اجل التحرك صوب (سليمان الببه) وجرى الاتفاق، إذ تحركت قوات الموصل بقيادة الوالي (يوسف باشا) في سنة ١١١١هـ/١٧٠٠م نحوهُ وتمكنت بمساعدة قوات شهرزور من القضاء عليه وأعادت شهرزور إلى نطاق الحكم العثماني بعد أن وطدت فيها الأمن والنظام [١٠٨].

نستشف من ذلك أن القوات العسكرية في الموصل قد وصلت إلى حدٍ ما من التطور سواء كان ذلك في مجال ازدياد أعدادها أو تسليحها وتدريبها لان الدولة العثمانية أوكلت إليها الكثير من المهام الجسيمة في اغلب الحملات التي أرسلتها للقضاء على الثورات في جنوب العراق وشماله.

**المصادر:**

---

[١] عماد عبد السلام، الموصل في العهد العثماني ١٧٢٦-١٨٣٤، (النجف،١٩٧٥)، ص٢٣٤.

[٢] ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١١٦، الحكم ٣٤٦ الصادر سنة ١١٢٠، ص٨١.

[٣] ذنون يونس الطائي، الاتجاهات الإصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني، (الموصل،٢٠٠٩)، ص٣٩.

(٤) Ahmet Gunduz, osmanli idaresinde musul 1523-1639, (elaziag, 2003), S. 61.

(٥)جان باتيست تافرنييه، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة: بشير فرنسيس ،كوركيس عواد، (بغداد، ١٩٤٤) ، ص٥٩.
(٦)خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي ١٦٣٨-١٧٥٠ رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ١٣٣.
(٧) ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١٣١، الحكم ١٤٦٩ الصادر في اوائل شعبان ١١٣٦، ص٤٧٨.
(٨) Ahmet Gunduz, A.G.E., S. 61

(٩) زنة خاصة بالحبوب تختلف من ولاية لأخرى فإذا ما ملئت الكيلة بالقمح كانت تساوي عشرين أوقية من أوقيات إستانبول المساوية لأربعمائة درهم وكان ربع الكيلة يسمى شينيك: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، (الرياض،٢٠٠٠)، ص ١٩٥.
(١٠) وحدة وزن عثمانية تساوي١،٢٨٢٨ كغم: هنتس فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسلي، (عمان،١٩٧٠)، ص١٩.
(١١) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٣٨.
(١٢)Omer Lutfi Barkan, 1079-1080 (1669-1670), Mali Yilina ait Bir osmanli Butgesi ve ek, leri,I.F.M,cilt 17,no,1-4,1955-1956, S. 288.

(١٣)خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٣٨-١٣٩.
(١٤) سيار كوكب الجميل، زعماء وأفندية الباشوات العثمانيون والنهضويون العرب، (عمان،١٩٩٩)، ص١١١.
(١٥) ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ٨٠، الحكم ٦٧٨ الصادر سنة ١٠٢٣ من السلطان العثماني الى والي الموصل حول تجنيد العديد من سكان الموصل ضمن فرق الإنكشارية، ص٢٧٣.
(١٦)دينا خوري، الدولة والمجتمع الاقليمي في الامبراطورية العثمانية (الموصل انموذجاً)، ط١، ترجمة: يحي صديق الجليلي، (بيروت ،٢٠١١)، ص٦٢، ١٢٢، ٢٣٦.
(١٧)بيرسي كيمب، الموصل والمؤرخون الموصليون في العهد الجليلي ١٧٢٦-١٨٣٤ ترجمة محب احمد الجليلي، غانم العكيلي (جامعة الموصل ،٢٠٠٧)، ص٨٥.
(١٨)دينا خوري، المصدر السابق، ص٢٦٠.
(١٩)بيع المقاطعات المالية للراغبين مقابل أجرة معجلة وترك المشتري يستغلها ما دام حيًا على أن يدفع بعدها كل عام حاصله وإذا ما توفي صاحب المالكانة فإنها تعود إلى الدولة لتباع من جديد. خليل ساحلي اوغلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، (استانبول،٢٠٠٠) ، ص٢٧٩.
(٢٠)دينا خوري، المصدر السابق، ص١٣٥.
(٢١) دفتر شكايات ٩٦: نقلاً عن دينا خوري، المصدر السابق، ص١٣٦.
(٢٢) ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١٣٢، الحكم ٩٥ الصادر في اواخر شوال ١١٣٦ من السلطان العثماني الى قاضي الموصل وقائد انكشاريتها لإلقاء القبض على بعض الإنكشارية ممن لم يلتحقوا بجبهات كرمنشاه، ص٢٦.
(٢٣)دينا خوري، المصدر السابق، ص١٣٧.
(٢٤)خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٤٣.

[٢٥] ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١٠٨، الحكم ٣٨٥ الصادر سنة ١١٠٧ من السلطان العثماني الى والي الموصل للتحرك على رأس قواته مع كميات كبيرة من المؤن الى بغداد لمعاونة واليها في القضاء على تمرد البصرة، ص٩٥.
[٢٦] ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١١٦، الحكم ٣٤٦ الصادر سنة ١١٢٠، ص٨١.
[٢٧] هؤلاء القوات ينتمون إلى الجماعة التاسعة والعشرين، والجماعة السابعة والثمانين، والجماعة السابعة والستين، والجماعة الثانية والثلاثين والسكبان العاشر والسكبان الثامن: ارشيف رئاسة الوزراء في استانبول، دفتر مهمة ١٣٢، الحكم الصادر في شوال سنة١١٣٦، ص٢٦.
[٢٨] الحكم نفسه، ص٢٦.
[٢٩] دينا خوري، المصدر السابق، ص١٣٤.
[٣٠] عماد عبد السلام، المصدر السابق، ص٢٣٥.
[٣١] كلمة عثمانية تعني السيف أو الرمح وقد سميت الإقطاعية بهذا الاسم كونها منحت لإعاشة سباهي واحد أي حامل سيف: محمود علي عامر، قاموس اللغة العثمانية، ط١، (دمشق،٢٠٠٢)، ص٣٣٤.
[٣٢] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٧٤.
[٣٣] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، (بيروت، ١٩٦٥)، ص٢٣٥-٢٣٦.
[٣٤] هاملتون جب، هارولد بوين، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفى، ج١، (القاهرة، ١٩٧١)، ص٧٤-٧٥.
[٣٥] ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١١٥، الحكم ٢٥٠٣ الصادر في اواخر صفر سنة١١٢٠، ص٥٦٣.
[٣٦] ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١١١، الحكم ١٩١٩ الصادر في أوائل ذو القعدة سنة ١١١٢ من السلطان العثماني الى والي الموصل بأن تشارك قواته قوات الولايات الاخرى في سد نهر ذياب، ص٥٤٩.
[٣٧] خليل علي مراد، المصدر الساق، ص ١٧٩.
[٣٨] شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، ط١، (بيروت ،٢٠٠٥)، ص ٢٤٧.
[٣٩] Omer Lutfi Barkan, Osmanli Imparalorlugu Butcelerine Dair Notlar, I.F.M, Istanbul universitisi, cilt 17, no, 1-4, 1955-1956, S. 203.
[٤٠] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٨٠.
[٤١] Ahmet Gunduz, A.G.E., A.G.E., S. 61.
[٤٢] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٦٥.
[٤٣] ارشيف رئاسة الوزراء في استانبول، دفتر مدور المالية٢٧٤٢، الحكم الصادر في ٨ جمادى الاولى ١٠٧٦ من السلطان العثماني الى والي الموصل وقاضيها لإعادة صرف علوفة أغا العزب، ص٣.
[٤٤] Ahmet Gunduz, A.G.E, S. 61.
[٤٥] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٤٦)ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ٩٥، الحكم ٩٩ الصادر سنة ١٠٧٥ من السلطان العثماني الى قاضي الموصل لرفع الظلم الواقع عن عزب وسدنة مدافع قلعة الموصل، ص١٧.
(٤٧)خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٦٥.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٦٦
(٤٩) Ahmet Gunduz, A.G.E., S. 61.

(٥٠)يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار، (بغداد، ١٩٥٥)، القسم٢، ص٣٧٩ خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٦٧.
(٥١) Ahmet Gunduz, A.G.E., S. 61.

(٥٢) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٦٦.
(٥٣) يعقوب سركيس، المصدر السابق، القسم٢، ص٣٧٩-٣٨٠.
(٥٤) جب، بون، المصدر السابق، ج١، ص٩٨؛ خليل علي مراد، المصدر السابق، ص١٨٢.
(٥٥) عماد عبد السلام، المصدر السابق، ص٢٤٧.
(٥٦) بطرس حداد، رحلة سبستياني الى العراق، ط١، (بيروت ،٢٠٠٦)، ص١٠٩.
(٥٧) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٨٦، ١٩٢.
(٥٨) ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ٩٥، الحكم ٩٩ الصادر سنة ١٠٧٥، ص١٧.
(٥٩) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ١٩٤.
(٦٠) ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ١٠٤، الحكم ٧٦٩ الصادر سنة ١١٠٤، ص١٦٩؛ دفتر مهمة ١١١، الحكم ١٠٣٠ الصادر في اواسط ذو القعدة سنة ١١١١ من السلطان العثماني الى والي الموصل للتحرك على رأس قواته والالتقاء مع والي شهرزور من أجل القضاء على تمرد سليمان الببة في جهات شهررزور، ص٢٩١.
(٦١) بطرس حداد، المصدر السابق، ص١٠٩.
(٦٢) ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ٩٥، الحكم ٩٩ الصادر سنة ١٠٧٥، ص١٧
(٦٣) ارشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، دفتر مهمة ٨٧، الحكم ٥٤٤ الصادر سنة ١٠٤٨ من السلطان العثماني الى متسلم ديار بكر لنقل عدد من المدافع الى الموصل، ص١٨١.
(٦٤) ارشيف رئاسة الوزراء في استانبول، دفتر مدور المالية ٢٧٤٢، الحكم الصادر في ٨ جمادى الاولى سنة ١٠٧٦ من السلطان العثماني الى والي الموصل وقاضيها لإعادة صرف علوفة كتخدا مدفعية الموصل، ص١.
(٦٥) ياسين العمري، زبدة الآثار الجلية في الحوادث الارضية، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، (النجف ، ١٩٧٥)، ص٧٠.
(٦٦) ياسين العمري، الدر المكنون في المآثر الماضية من القرون، القسم٢، (د.م،٢٠٠٠)، ص٧٩٢.
(٦٧) عباس العزاوي، تاريخ اليزيدية واصل عقيدتهم، (بغداد، ١٩٣٥)، ص١١٤.
(٦٨) تافرنييه، المصدر السابق، ص٧٠.
(٦٩) بطرس حداد، رحلة فنشنسوا، ص٧٤.

(٧٠) سميت الطريقة القادرية بذلك الاسم نسبة إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني (٤٧٠-٥٦١/١٠٧٧-١١٦٥م)، وقد شهدت انتشارا واسعا في مدينة الموصل أما الطريقة النقشبندية فهي نسبة إلى الشيخ محمد بهاء الدين المعروف "بشاهي نقشبندية" والمولود في مدينة بخارى سنة(٧١٧/١٣١٧م)؛ عروبة جميل محمود عثمان، الحياة الاجتماعية في الموصل ١٨٣٤-١٩١٨، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٦، ص ١٤٨-١٥٢.

(٧١) صديق الدملوجي، إمارة بهدنيان الكردية، ط٢، (أربيل،١٩٩٩)، ص٥٥-٦٢.

(٧٢) هي إحدى ولايات بهدينان وهناك أقوال بأنها من نواحي الموصل: المصدر نفسه، ص١٢٥

(٧٣) ذكر مصدر آخر بأن المهدي الكاذب ظهر في الموصل سنة ١٠٧٧هـ/١٦٦٧م: إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية، ط١، (القاهرة،٢٠٠٤)، ص٢٠٩.

(٧٤)انور المائي، الاكراد في بهدنيان، (الموصل،١٩٦٠)، ص١٤٤-١٤٦.

(٧٥) محفوظ العباسي، امارة بهدينان العباسية، (الموصل ، ١٩٦٩)، ص٧٠-٧١.

(٧٦) بطرس حداد، رحلة سبستياني، ص٨٥.

(٧٧) وهي زيناوة، باعذرا، ديدفان، الحسنية من قرى الشيخان، وزينيان في دهوك: محفوظ العباسي، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٧٨) محمد امين العمري، منهل الاولياء ومشرب الاصفياء من سادات الموصل الحدباء، ج١، تحقيق، ص١٤١.

(٧٩) روبرت دبليو اولسن، حصار الموصل والعلاقات العثمانية –الفارسية ١٧١٨-١٧٣٤، ترجمة: عبد الرحمن امين الجليلي، ط١، (الرياض ،١٩٨٣)، ص٢٧٣.

(٨٠) محفوظ العباسي، المصدر السابق، ص٧٤-٧٥.

(٨١) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في إستانبول، دفتر مهمة ١١٥، الحكم ٢٣٥ الصادر سنة ١١١٨، ص٧٤.

(٨٢) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في إستانبول، دفتر مهمة ١١٥، الحكم ٥١٠ الصادر سنة ١١١٨، ص١٢٦.

(٨٣) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١١٥، الحكم ٢٣٤ الصادر سنة ١١١٨، ص٧٤.

(٨٤) وهم "حسن الزيباري، بشير الموزوري، عمر، قبلان وشريف".

(٨٥) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١١٥، الحكم ٥١٠ الصادر سنة ١١١٨، ص١٢٦.

(٨٦) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١١٥، الحكم ٢٣٥ الصادر سنة ١١١٨، ص٧٤.

(٨٧) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١١٥، الحكم ٥١٠ الصادر سنة ١١١٨، ص١٢٦.

(٨٨) ياسين العمري، الدر المكنون، القسم٢، ص٨٨١.

(٨٩) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١٣١، الحكم ١٤٦٨ الصادر سنة ١١٣٦، ص٤٧٨.

(٩٠) ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١٣١، الحكم ١٤٦٩ الصادر سنة ١١٣٦، ص٤٧٨.

(٩١) ابرز هذه الحركات هي حركة تمرد قام بها الأكراد في سلماس سنة ١٦١٦ وحركة تمرد هزدة بول في نواحي تبريز سنة ١٦٣٠-١٦٣١ وحركة تمرد الأكراد اليزيدية في ديار بكر سنة ١٦٥٥م: م. س. لازاريف، وأخرون، تاريخ كوردستان، ترجمة: عبدي حاجي، ط١، (اربيل،٢٠٠٦)، ص٩٤.

[٩٢] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١٠٤، الحكم ٧٦٨ الصادر سنة ١١٠٤، ص١٦٨.
[٩٣] مرتضى نظمي زادة، كلشن خلفا ،ترجمة موسى كاظم نورس ، ( النجف، ١٩٧١)، ص٢٩٦.
[٩٤] علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠. دراسة في احواله السياسية، ط١، (الموصل ، ١٩٨٥) ، ص١٦٥-١٦٦.
[٩٥] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين ،ج٥،( بغداد ، ١٩٥٣) ص١٣٠.
[٩٦] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١٠٤، الحكم ٢٣٦ الصادر سنة ١١٠٣، ص٥٧.
[٩٧] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١٠٤، الحكم ٢٣٥ الصادر سنة ١١٠٣ من السلطان العثماني الى والي بغداد للقضاء على تمرد سليمان البيه في جهات شهرزور، ص٥٧.
[٩٨] نظمي زاده، المصدر السابق، ص٢٩٧.
[٩٩] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١٠٤، الحكم ٢٣٦ الصادر سنة ١١٠٣، ص٥٧.

[١٠٠] فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط١، ( بيروت ، ٢٠٠٧) ، ص٣٥٤.
[١٠١] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١٠٤، الحكم ٧٦٨ الصادر سنة ١١٠٤، ص١٦٩.
[١٠٢] دينا خوري، المصدر السابق، ص٨٧.
[١٠٣] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١١٠، الحكم ١٨٣٤ الصادر سنة ١١٠٩، ص٤٢٠.
[١٠٤] فاضل بيات، المصدر السابق، ص٣٥٤.
[١٠٥] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١١١، الحكم ١٠٣٠ الصادر سنة١١١١، ص٢٩١.
[١٠٦] ويعني أصحاب الرؤوس الحمراء وهم صنف من أصناف القوات الفارسية: محمود علي عامر، المصدر السابق، ص٣٣٢.
[١٠٧]لازاريف وآخرون، المصدر السابق، ص٩٤.
[١٠٨] ارشيف رئاسة الوزراء التركي في استانبول، دفتر مهمة ١١١، الحكم ١٠٣٠ الصادر سنة١١١١، ص٢٩١.